دور المحفزات الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات *دراسة قياسية للفترة (1993-2017) باستخدام منهج (ARDL)*

The role of macroeconomic incentives for foreign direct investment To promote Algeria's exports outside hydrocarbons *Standard Study for the Period (1993-2017) Using ARDL Method*

ط. د/ قلوح عبد الحكيم، جامعة بسكرة، Abdelhakim.guellouh@univ-biskra.dz

د/ بن ابراهيم الغالي، جامعة بسكرة، elghali.benbrahim@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2019/09/18 تاريخ القبول:2019/11/15 تاريخ النشر:2019/12/29

الملخص: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (1993-2017)، ووفق التحليل النظري تم تحديد ثلاث متغيرات مستقلة أساسية للدراسة وهي: سعر صرف الدينار، الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، وباستعمال منهج ARDL كانت من أبرز نتائج الدراسة التطبيقية هو الإقرار بفاعلية هاته المتغيرات في التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وتبنيها كجزء من سياسة اقتصادية متكاملة في مختلف

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ منهج **ARDL**.

تصنيف JEL: C5؛ H5؛ O11؛ F 21.

Abstract: The study aims to highlight some of the economic determinants of FDI and its role in promoting Algeria's non-oil exports during the period (**1993-2017**), according to the theoretical analysis, three basic independent variables were identified for the study: The exchange rate of dinars, public expenditure and **GDP**, and using the **ARDL** approach, the most prominent result of the applied study was to recognize effectively these variables in eliminating economic dependence on the fuel sector, and to adopt them as part of an integrated economic policy in different fields.

Keyword: Exports outside hydrocarbons; direct foreign investment; ARDL.

JEL classification code : C5**,** H5, O11, F21.

المؤلف المرسل: بن ابراهيم الغالي، الإيميل:elghali.benbrahim@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تطمح الجزائر كغيرها من الدول النامية التي أولت اهتماما بالغا بتكريس جهودها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ خاصة بعد إصلاحات صندوق النقد الدولي وفرض نظام اقتصاد السوق سنة 1991، حيث أفرزت أول قانون للاستثمار عام 1993 الذي يعد بادرة الانفتاح التجاري؛ وبذلك ارتبط الاستثمار بحرية التجارة الخارجية وهذا كان بهدف تنويع صادراتها خارج المحروقات واختصار مختلف العوائق للاستفادة من الخبرات الأجنبية وقنواتها التسويقية العالمية، ما استوجب توفير مناخ جيد للإستثمار الأجنبي من خلال خلق مجموعة متكاملة من المحفزات الإقتصادية والسياسية والتشريعية.

1.1 إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ما هو أثر المحفزات الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1993-2017؟

2.1 فرضية الدراسة:

تأثر المحفزات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على تنمية صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 1993-2017.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل أثر محفزات الاقتصاد الكلي الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والمنتجة للسلع والخدمات ودورها في تنويع هيكل الصادرات، مما يسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية للجزائر نحو تخفيض التبعية للمحروقات.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقدير أثر العلاقة المتعدية للمحفزات الاقتصادية في تحقيق أهداف الجزائر كدولة نامية في تنويع صادراتها، لذا جاء البحث كدراسة قياسية لسلاسل زمنية خلال الفترة (1993-2017) وفق طبيعة تسيير الاقتصاد الجزائري.

5.1 الدراسات السابقة:

➢ **دراسة هاني عبد المالك 2019: دالة الصادرات لعينة من الدول المتقدمة 2007- 2017**، كان الغرض منها البحث في دالة الصادرات لعينة من الدول المتقدمة في الفترة 2007-2017 ، ووفق المنهج الوصفي التحليلي تناولت الدراسة أثر محددات الصادرات على تطور الصادرات السلعية باستخدام نماذج panel data، وقد خلصت إلى أن التطور المستقبلي للصادرات يبنى على أساس القدرة الإنتاجية والتنافسية والكفاءة اللوجستية، وبتأثير مهم لحرية التجارة بغض النظر عن ارتفاع الأسعار والتأثير الإلكتروني للتبادل، وقد أشارت الدراسة إلى أن الصادرات الجزائرية يمكن تحسينها من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج والاهتمام بالتسويق الدولي. (هاني، 2019)

➢ **دراسة إلياس حناش، عز الدين بوحبل 2017: البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**، تمت دراسة إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الحلول الممكنة من أجل الخروج من تبعية المحروقات وتشجيع تنويع الصادرات، وفق مجموعة من الإجراءات حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع تطوير القطاع السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات. (حناش وبوحبل، 2017)

➢ دراسة **Farhana Rahman 2017: Impact of Selected Macro-Economic Variables on the Export Performance of Bangladesh,.**:

تبحث هذه الدراسة العلاقة الحركية في الأجل القصير والطويل بين أداء الصادرات في بنغلادش وبين خمسة متغيرات اقتصادية كلية هي معدل الفائدة، معدل التضخم، الكتلة النقدية (M2)، سعر الصرف ومؤشر الكم للإنتاج الصناعي، باستخدام اختبار تحليل التباين(VDC) أثبت النتائج أن نسبة كبيرة من أداء المتغيرات المختارة على مستوى الصادرات تكون على المدى الطويل. (Farhana, 2017)

ويمكن القول بأن الدراسة جاءت تحاكي أهداف الدراسات السابقة في تنمية الصادرات بشكل عام، ومختلفة من حيث المحفزات الاقتصادية الكلية المستعملة، وكذا في طبيعة الاقتصاديات حيث تطرقنا إلى الاقتصاد الجزائري، ثم إن هذه الدراسة استعملت نموذج ARDL عكس الدراسات الأخرى.

2. الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته:

أ. **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس مصلحة وسيطرة دائمة على كيان (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) مقيم في اقتصاد ما غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر، (Konstantinos, Sondermann, & Vans, 2014, p. 4) وبذلك فإنه يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد المضيف، (United Nations, 1999, p. 465) ويدير مصالحها التجارية

التي تقع في بلد آخر، وبشكل عام فإنه يستحوذ على أصول تجارية أجنبية (Chen, 2019).

ب. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: إن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تميزها ثلاث مزايا وهي: الملكية، الموقع وميزة الاستيعاب الداخلي لتوسيع الأعمال لتشمل بلدانا أخرى، وبالتالي سوف تحتوي على عوامل مثل حجم البلد وسعر الصرف وتكلفة اليد العاملة والعوامل السياسية ودور السياسة الضريبية والسياسة التجارية وسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في شرح تدفقاته إلى البلد المضيف، (Ali, Faki, & Suleiman, 2018, p. 61) ومن خلال ذلك فإن نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- حجم السوق واحتمالات النمو؛
- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار؛
- مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي؛
- الحوافز المالية والتمويلية؛
- تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. (حسب الله محمد، 2005، الصفحات 35-40).
- الاستقرار السياسي وتوفير بنية أساسية مناسبة؛
- تخصيص خدمات وإعانات سعرية. (أبوالفتوح، 2015، الصفحات 16-18)

لذلك فإن التحليل النظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يصب تركيزه على نوعية البنية التحتية المادية وتكاليف العمالة والوصول إلى التمويل ونظام

الضرائب وسياسة الاقتصاد الكلي والإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الحكومية. (HANH & TRAN, July 2009, p. 7)

وبإسقاط هذه المحددات على طبيعة الاقتصاد الجزائري والسياسات المتبعة ذات المنهج الكينزي من قبل الدولة في تقوية الطلب الكلي الفعال، حيث تتزايد قيم الإنفاق العمومي في سبيل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين ومنح تحفيزات مالية على الاستثمارات ودعم البنى القاعدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسيير سعر صرف الدينار الجزائري، حيث غالبا ما يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية في سبيل مجابهة تصاعد نسب الاستيراد وتصحيح إختلال الموازنة العامة وهذا الإجراء يعتبر من قبيل دعم تنافسية المنتجات المحلية.

ج. علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات: تحدد الأدبيات النظرية عددا من القنوات التي من خلالها قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مفيدا للبلد المضيف، وأخذت الحجج التي تبرز الدور الإيجابي له في ترقية الصادرات على أنه مصدر مهم لرأس المال، حيث يُتم دور الاستثمار المحلي في تطوير القدرة الإنتاجية وخلق فرص عمل، رفع إنتاجية العوامل من خلال نقل المعرفة والمهارات، واعتماد التكنولوجيا الجديدة، فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير السعرية في البلد المضيف، لأن السلع التي تنتجها شركات أجنبية أفضل تقنيا، ويمكن بيعها بسهولة أكبر في الأسواق الخارجية. (HANH & TRAN, July 2009, p. 6)

وغالبا ما نميز بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية والرأسية، حيث يتكون الأفقي منها من ازدواجية إنتاج بسيطة للشركة، لذلك فإن الشركات التابعة الأجنبية تنتج سلعا مماثلة لسلع شركتها الأم، على عكس الاستثمار الرأسي حيث تقسم المراحل المختلفة من تصميم وإنتاج وتسويق منتجاتها من خلال إنشاء شركات تابعة في بلدان مختلفة تنتج سلعا

وسيطة و/ أو نهائية متعددة، (CHIAPPINI, 2013, p. 122) ومنه فإن النوع الثاني يكون أكثرا دعما لصادرات البلد المضيف.

2.2 التصدير وأهم محدداته:

ينعكس ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر على نسب الصادرات خارج المحروقات، إذ أنها تضل ضعيفة رغم الجهود المبذولة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات من خلال السياسات المالية والاقتصادية وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي والذي تراهن عليه في تطوير وتنويع خطوط الإنتاج وجلب التكنولوجيا الحديثة، وكذا فتح المجال للأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة القدرة التصديرية خارج المحروقات.

أ. **مفهوم التصدير:** يقصد به بصفة عامة تسويق المنتجات خارج حدود الدولة، أي ما يقابل الطلب الأجنبي على السلع المحلية بعد تحقيق الفائض في الإنتاج، وهو بذلك يعني النشاط الذي من خلاله يتم تداول السلع من دولة لأخرى، وهذا يتم وفقا للشروط والمعايير اللازمة محليا ودوليا، (صاولي وعبد الرحمان، 2017، صفحة 30) وتؤدي الصادرات دورا أساسيا في حركة النمو الاقتصادي، حيث تبين الحالة الجيدة للإنتاجية المحلية والدور الفعال للعلاقات الاقتصادية الخارجية، وكونها المحصل الرئيسي للعملات الأجنبية فإنها محل اهتمام من الدولة في سبيل تنويعها والابتعاد عن أحادية التصدير. (زواوي، 2017، صفحة 378)، مما يؤدي بالحكومات إلى منح مزايا للمنتجين والمصدرين، أو على الأقل في صناعات تحددها إستراتيجية معينة للدولة، وقد تتمثل في إعانات مباشرة أو تخفيضات ضريبية لتمكينهم من خفض أسعارهم وتقليص المنافسة الأجنبية.

ب. **الإنتاج والتصدير:** تعتبر من بين الوسائل البديلة لخدمة العملاء الأجانب، حيث عبرت العديد من الدراسات التجريبية بأن البلدان التي تتلقى مستويات عالية من الصادرات

تستضيف أيضا كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤكد أن التعايش بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وارتباطهما يتماشيان مع النماذج التي يكون فيها الوضعان بديلان، هذه العلاقة البديلة تجد أدلة تكاملية في نتائج العديد من الدراسات، وتشير مجموعة كبيرة من الأدلة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل الصادرات من خلال آلية تحفيز صادرات السلع الوسيطة لاستخدامها من قبل الشركات التابعة في الخارج. (NICET– CHENAF & ROUGIER, 2008, p. 6).

3. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1.3 منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء تطورات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحليل اتجاهاتها، وبالاعتماد على الأسلوب القياسي المتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)؛ تم تحديد مدى صحة فرضية الدراسة.

2.3 الأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-Views 10)؛ لتطبيق مراحل منهج ARDL المطور من قبل كل من Shin and Sun(1998)، Pesaran(1997) و Pesaran and al(2001) .

3.3 تحديد وتحليل متغيرات النموذج: اعتمد النموذج المقترح على ثلاث متغيرات تفسيرية لتحديد أثرها على الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة وهي:

أ. المتغير التابع (الصادرات خارج المحروقات): يتركز الهيكل التصديري للجزائر على منتج النفط، وهومن بين المنتجات التي غالبا لا تتحكم فيها السياسات الاقتصادية الوطنية، لذلك تم تركيز الأثر الذي تحدثه المتغيرات المستقلة على الصادرات غير النفطية، من خلال ربطها

بعامل مهم في الأسواق الدولية وهي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنه ترسوا هاته الصادرات محل الدراسة كمتغير تابع، ونرمز له بـ (X).

ب. المتغيرات المستقلة: استنادا إلى التحليل النظري خلصت الدراسة إلى ثلاث متغيرات رئيسية في السياسة الاقتصادية الجزائرية وهي:

- **الناتج المحلي الإجمالي** (GDP): وهو إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية محددة، ويتم استخدامه في جميع أنحاء العالم كمقياس رئيسي للناتج والنشاط، الاقتصادي(bondarenko, 2019) وقد أخذت الدراسة معدل النمو السنوي له ونرمز له بـ (GDP.P).
- **الإنفاق العام** (GNE): هو مبالغ من النقد ينفقها شخص من أشخاص القانون العام، بهدف تجسيد وإشباع منافع عامة، وعادة ما تكون دون مقابل. (بن مسعود وبوثلجة، 2008، صفحة 7)، ويراعى في ذلك شروط التخصيص الفعال للموارد الحكومية، مما يحول دون التأثير السلبي له،(lekë & alban, 2018.p.77) واستعملت الدراسة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بـ (GNE.P).
- **سعر الصرف** (EX): هوعدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي، (الحصري، 2010، صفحة 90) ويعتبر التدخل الحكومي المؤثر الرئيسي في تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، ونرمز له بـ (EX).

ومن خلال عرض وتحليل متغيرات الدراسة يتم صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$X = f\ (GDP.P, GNE.P, EX)$$

4. نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها:

1.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test): باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، تم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين متغيرات الدراسة، وتحديد درجة تكاملها لتقرير صلاحيتها عند استعمال منهج (ARDL)، وقد أظهرت النتائج كما هي ملخصة في الجدول رقم (01)(أنظر قائمة الملاحق)؛ بأن المتغير GDP.P مستقر عند المستوى I(0)، أما باقي المتغيرات فهي مستقرة عند أخذ الفرق الأول I(1)، ومن خلال ذلك فإن استقراريه السلاسل الزمنية هي مزيج بين I(0) و I(1) ولا وجود ل للفرق الثاني I(2)، وبالتالي تحقيق شرط استخدام منهج (ARDL) في تقدير العلاقة.

2.4 تحديد فترات الإبطاء الزمنية المثلى: نستنتج من خلال استعمال دالة المعلومات AIC (الشكل(02) أنظر قائمة الملاحق)؛ المتوفرة في برنامج (E-Views 10)، أن النموذج المناسب هو ARDL(4.3.3.3) أي أن للمتغير التابع X أربع فترات إبطاء، أما المتغيرات الأخرى فكانت بثلاث درجات إبطاء، وبالتالي فإن صياغة النموذج يكون على الشكل:

$$\Delta(X)_t = \gamma_0 + \gamma_1(X)_{t-1} + \gamma_2(GDP.P)_{t-1} + \gamma_3(EGN.P)_{t-1} + \gamma_4(EX)_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \beta_i \Delta(X)_{t-i} + \sum_{j=0}^{3} \vartheta_j \Delta(GDP.P)_{t-j} + \sum_{j=0}^{3} \theta_j \Delta(ENG.P)_{t-j} + \sum_{j=0}^{3} \lambda_j \Delta(EX)_{t-j} + \varepsilon i \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: Δ = الفروق من الدرجة الأولى، γ_0 = الحد الثابت، t = اتجاه الزمن، εi حد الخطأ

العشوائي،(λ_j ، θ_j،θ_j)= معاملات العلاقة قصيرة الأجل، (γ_1 وγ_2 وγ_3) = تمثل معلمات العلاقة الطويلة الأجل.

3.4 اختبار التكامل المشترك (منهج الحدود): يتم هذا الاختبار عن طريق (Bounds test) للتحقق من فرضية العدم والفرضية البديلة حيث:

$$H_0: \gamma_1 = \gamma_2 = \gamma_3 = 0 \quad \& \quad H_1: \gamma_1 \neq \gamma_2 \neq \gamma_3 \neq 0$$

ومن خلال مقارنة قيمة فيشر(F) المحسوبة من قبل البرنامج الإحصائي مع القيم الحرجة المعيارية ل:(2001) Pesaran at al، بهدف معرفة وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغيرات، تظهر نتائج الجدول رقم (02) (أنظر قائمة الملاحق) أن قيمة فيشر المحسوبة (F= 72.16) أكبر من جميع القيم الحرجة المقترحة ومنه تفترض أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوي أقل من 1%، كما يبين نفس الجدول من خلال نتائج معنوية المتغيرات (GDP.P,GNE.P,EX) المقدرة ب: (0.0000، 0.0001، 0.0000) على التوالي، أن لها تأثير على الصادرات خارج المحروقات للجزائر في المدى الطويل، أما فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل فإنه يتضح من خلال الجدول رقم (03) (أنظر قائمة الملاحق) المتضمن آلية تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) التي تقيس سرعة تكيف النموذج للعودة من الإختلال في الأجل القصير إلى الوضع التوازني في الآجال الطويلة، والمقدرة ب (1.329348-) بإشارة سالبة، ولها معنوية لكون احتمالها أقل من 1% والمقدرة ب(0.0000)، مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج.

4.4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ: من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ما يلي:

- مقدرة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بقيمة (52.72) بإشارة موجبة، كما أنها ذات معنوية إحصائية باحتمال يقل عن 1% (0.0000%)؛
- مقدرة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بقيمة سالبة (-482.781)، وبدلالة معنوية أقل من 1% (0.0001%)؛
- مقدرة الإنفاق العام كنسب من الناتج المحلي الإجمالي ذات قيمة موجبة 49.02291، وهي ذات معنوية (0.0000%) أي أقل من 1%.

5.4 إختبارات جودة النموذج:

أ. **مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:** بالاعتماد على اختبار (Lm Test)، نلاحظ في الجدول رقم (04) (أنظر قائمة الملاحق) أن قيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر تساوي 8.13% وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، واحتمالية كاي تربيع (2)chi-square أقل من 5%، وهذا ما تأكده إحصائية داربن واطسون (DW=2.4961) وهي أكبر من مستوى الدلالة (R^2 = 0.99)، وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة ولا وجود للارتباط الذاتي للبواقي (رفض فرضية العدم التي تقول أن هناك ارتباط ذاتي للبواقي).

ب. **مشكلة تجانس تباين الأخطاء (Heteroskedasticity):** من خلال نموذج ARCH التي تظهر نتائجه في الجدول رقم (05) (أنظر قائمة الملاحق) فإن قيمة احتمالية كاي تربيع (2)chi-square أكبر من 5%، أي 0.7469 > 0.05 ، وهذا يشير إلى ثبات حدود الخطأ (ثبات التجانس)، ومنه انتفاء هذه المشكلة من النموذج.

ج. **اختبار توزيع البواقي(Jarque-Bera):** يبين الشكل رقم (03) (أنظر قائمة الملاحق) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من خلال نتيجة احتمالية Jarque-Bera التي هي أكبر من مستوى المعنوية 5% (0.7172 > 0.05).

د. **اختبار استقرار النموذج (Stability Test):** يتم إجراء اختبارين لإظهار الإستقرار الهيكلي لمقدرات الأجلين القصير والطويل الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ وهما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)؛
- واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMS).

والنتائج في الشكل(04-05) (أنظر قائمة الملاحق) تبين عدم خروج الخط من حدود المنطقة الحرجة بمعنوية 5%، ومنه نستطيع القول بأن هناك انسجام واستقرار في نتائج الأجلين الطويل والقصير.

5. الخاتمة:

قدمت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين ثلاثة متغيرات اقتصادية أساسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام)، والتي تأثر على قطاع التجارة الخارجية بشكل عام وتحديدا صادرات الجزائر خارج قطاع النفط كمتغير تابع وذلك خلال الفترة 1993- 2017، واستعملت في ذلك النموذج القياسي ARDL، حيث بينت صلاحية نتائجه قياسيا وإحصائيا بعد إجراء جميع الاختبارات اللازمة، وتطابقها مع المنطق الاقتصادي، كما أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت أزيد من 99% (معامل التحديد R2= 0.99)، ومنه نستنتج ما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار والتي غالبا ما كانت في انخفاض بقرار إداري، وهذا ساعد على إعطاء دفع

للسلع المحلية للولوج إلى الأسواق الدولية، مما يبرر قيام الجزائر بهذا الإجراء كحل جزئي أمام ضعف الهيكل التصديري لها؛

- تحسن مداخيل الجزائر بالإعتماد الشبه كلي على النفط وتحسن أسعاره خلال فترة الدراسة، جعل من السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر تسير على المنهج الكينزي في تحفيز الاقتصاد، من خلال دعم الطلب الكلي الفعال وتحسين القدرة الشرائية، الذين جعل السوق الجزائرية واسعة الاستهلاك، مما أثر بالسلب على نمو الصادرات، وعلى الرغم من وقع الاتجاه السالب لنمو الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات في النموذج المدروس، إلا أنه مؤشر إيجابي لتأمين مخاطر تقلبات سعر الصرف لدى المستثمرين الأجانب؛
- تزايد الإنفاق العمومي على الإعانات السعرية والتحويلات المالية إلى قطاع الأعمال وقطاع العائلات ذات الطابع الاجتماعي والاستهلاكي، زادت من تحفيز الاستثمار الذي أدى إلى توسع القاعدة الإنتاجية وتنافسية أسعارها في الأسواق الدولية، وبالتالي ارتفاع نسب الإنتاج الموجه للتصدير، لكن هذه السياسة أدت إلى نفاذ الدعم العمومي للقدرة المعيشية للمواطنين إلى الخارج عن طريق قناة التصدير؛
- ظهور الحد الثابت بإشارة سالبة في المعادلة تبين وجود متغيرات أخرى لم تأخذ بالحسبان لها تأثير سالب على نمو الصادرات غير النفطية مثل جودة المنتوج وإجراءات التصدير وبيروقراطية التسيير تخلف النظام المصرفي؛
- إن ارتباط الرغبة في الخروج من تبعية المحروقات بزيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى، يفرض على الجزائر توفير المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي من شأنه الرفع من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري كمًّا ونوعًا وكذا

الاستفادة من الخبرة الواسعة في تسويق المنتجات والحصص السوقية العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأنه وبالرغم من توفر مختلف التحفيزات الاقتصادية في العديد من بلدان الدول النامية إلا أن العراقيل البيروقراطية وسوء التسيير وتقلب التشريعات الداخلية وكذا تخلف الأنظمة الاقتصادية والمالية تقف أمام زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجة للسلع والخدمات ذات الجودة والتكنولوجيا الجديدة والمواكبة للأسواق الدولية، والتي تسمح بزيادة الطلب عليها مما يزيد من صادراتها.

❖ على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يتم التوصية بما يلي:

- ضرورة تقويم السياسة الاقتصادية للجزائر وإتباع استراتيجية واضحة لتحفيز الاستثمار المنتج؛
- تحسين الأنظمة المصرفية والجمركية لتسهيل مختلف التحويلات المالية المتعلقة بالاستثمار، وكذا تدابير تسوية المعاملات التجارية؛
- ضرورة توجيه الإنفاق العمومي على المؤسسات الناشئة والابتعاد عن دعم الأسعار لتناقضه مع قوانين التجارة العالمية، مما يسهم في رغبة الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمارات الرأسية في الجزائر، وبالتالي التركيز على القيمة المضافة للمنتج بدل الكمية؛
- تحويل اتجاه الشركات النفطية العالمية من إنتاج وتصدير الخامات إلى تصنيعها محليا والقيام بتصدير منتجات نهائية أو نصف مصنعة؛
- تحرير القطاعات غير الاستراتيجية من قوانين الشراكة التي تفرض القاعدة 51/49 من رأسمال المؤسسة، لتوسيع نطاق الإستثمارات الأجنبية.

6. قائمة المراجع:

1. Ali, K. H., Faki, S. M., & Suleiman, S. H. (2018). Determinants of foreign direct investment inflows in Southern African Development Community (SADC) member countries. International Journal of Science and Business , 2 (4), 616-623.
2. bondarenko, p. (2019). gross domestic produc. Retrieved 08 13, 2019, from ENCYCLOPEDIA BRITANNIC: https://www.britannica.com/topic/gross-domestic-product
3. Chen, J. (2019, 08 25). investopedia. Retrieved from https://www.investopedia.com/terms/f/fdi.asp
4. CHIAPPINI, R. (2013). Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation. Revue française d'économie , 28 (3), 119-164.
5. Farhana, R. (2017). Impact of Selected Macro-Economic Variables on the Export Performance of Bangladesh. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) , 8 (2), 21-27.
6. HANH, P. T., & TRAN, T. A.-D. (July 2009). Panel causal relationship between FDI and exports, Evidence from a Sector Level Analysis of Vietnam. In A. o. Studies (Ed.), Korea and the World Economy VIII (pp. 1-22). Hong Kong: Hong Kong Baptist University.
7. Konstantinos, D., Sondermann, D., & Vans, I. (2014). Selected Macro – Economic Variables and its Impact on Chinese and Indian Exports. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) , 16 (03), 1-26.
8. lekë, p., & alban, e. (2018). role of public expenditure in economic growth: econometric evidence from kosovo 2002–2015. baltic journal of real estate economics and construction management , 06, 74-87.
9. NICET-CHENAF, D., & ROUGIER, E. (2008). FDI, Diversification and Growth: An Empirical Assessment for MENA Countries. GREThA (Groupe de Recherche en Économie Théorique et Appliquée) UMR CNRS , 5113, 1-23.

10. United Nations, o. (1999). World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment and the Challenge of Development. New York and Geneva.

11. أحمد سمير أبوالفتوح. (2015). دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر منذ عام 2001. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

12. إلياس حناش، وعزالدين بوحبل. (2017). البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر. الأفاق للدراسات الإقتصادية ، 02 (02)، 64-80.

13. أميرة حسب الله محمد. (2005-2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيا- كوريا الجنوبية – مصر). الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

14. طارق فاروق الحصري. (2010). الاقتصاد الدولي (الإصدار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع). المنصورة، الجزائر.

15. عبد المالك هاني. (2019). دالة الصادرات لعينة من الدول المتقدمة 2007- 2017. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 09 (04)، 427-446.

16. عطا الله بن مسعود، وعبد الناصر بوثلجة. (2008). الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية ، 02 (19)، 06-26.

17. فضيلة زواوي. (2017). إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها. مجلة أبعاد إقتصادية ، 07 (01)، 375-394.

18. مراد صاولي، وفارس عبد الرحمان. (2017). ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النموالاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980-2016. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، 2 (3)، 24-60.

7. الملاحق:

الجدول 1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال(ADF)

المتغيرات		المستوى level			الفرق الأول 1st différence			القرار
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت بدون اتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت بدون اتجاه	
X	prob	1,0000	0,9990	0,9999	0,0039	0,0005	0,0000	I(1)
	t-statistic	3,6156	0,6727	4,3502	-4,2210	-6,1080	-5,5842	
EX	prob	0,8950	0,9137	0,9984	0,0883	0,2802	0,0332	I(1)
	t-statistic	-0,3956	-1,0689	2,9397	-2,7057	-2,6080	-2,1483	
GDP.P	prob	0,0034	0,0291	0,3418	0,0000	0,0000	0,0000	I(0)
	t-statistic	-4,2062	-3,8832	-0,8384	-6,9760	-7,4000	-7,0908	
GNE.P	prob	0,5789	0,7676	0,7044	0,0014	0,0265	0,0001	I(1)
	t-statistic	-1,3713	-1,5878	0,0979	-4,6108	-4,0188	-4,7131	

الشكل (1): اختبار الفجوات الملائمة لنموذج الدراسة(AIC)

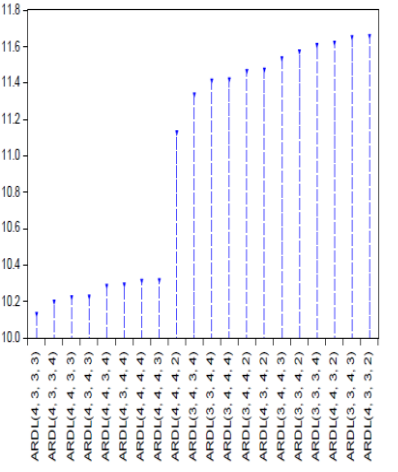

الجدول (2): إختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	52.71985	2.196015	24.00705	0.0000
GDP	-482.7810	30.24811	-15.96070	0.0001
GNE	49.02291	2.473520	19.81909	0.0000
C	-5277.567	229.7141	-22.97450	0.0000

EC = X - (52.7198*EX -482.7810*GDP + 49.0229*GNE -5277.5672)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	72.15823	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586

الشكل (2): اختبار توزيع البواقي Jarque-Bera

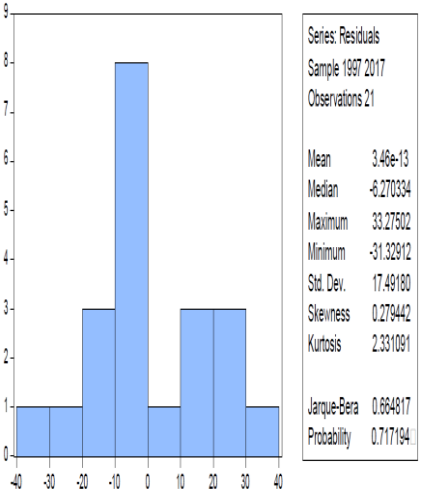

الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي CUSUM

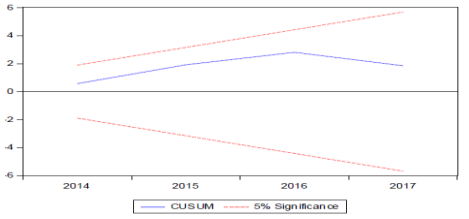

الشكل (4):اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي CUSUMS

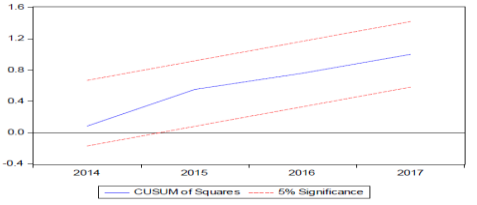

الجدول3 : نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(X)
Selected Model: ARDL(4, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/10/19 Time: 02:47
Sample: 1993 2017
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	0.714779	0.030482	23.44914	0.0000
D(X(-2))	1.794321	0.051428	34.89014	0.0000
D(X(-3))	0.647414	0.075981	8.520695	0.0010
D(EX)	-12.93251	1.476995	-8.755961	0.0009
D(EX(-1))	-112.2807	3.514625	-31.94670	0.0000
D(EX(-2))	-52.29385	4.297065	-12.16967	0.0003
D(GDP)	-137.2841	6.008976	-22.84650	0.0000
D(GDP(-1))	276.6791	16.26653	17.00911	0.0001
D(GDP(-2))	85.36589	8.414722	10.14483	0.0005
D(GNE)	-29.61844	1.090776	-27.15355	0.0000
D(GNE(-1))	-75.11944	3.835818	-19.58368	0.0000
D(GNE(-2))	-17.79651	2.474551	-7.191816	0.0020
CointEq(-1)*	-1.329348	0.049488	-26.86228	0.0000

R-squared	0.997757	Mean dependent var	64.76190
Adjusted R-squared	0.994393	S.D. dependent var	369.3505
S.E. of regression	27.65697	Akaike info criterion	9.750647
Sum squared resid	6119.263	Schwarz criterion	10.39726
Log likelihood	-89.38179	Hannan-Quinn criter.	9.890978
Durbin-Watson stat	2.496137		

الجدول4 : اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	11.30178	Prob. F(2,2)	0.0813
Obs*R-squared	19.29293	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

الجدول 5: تجانس تباين الأخطاء (Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.094250	Prob. F(1,18)	0.7624
Obs*R-squared	0.104177	Prob. Chi-Square(1)	0.7469

الجدول 6: بيانات متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة 1993-2017

Year	X	GDPP	GNEP	EX
1993	530	-2.100	101.36	23.3503
1994	280	-0.900	103.52	35.0552
1995	530	3.800	102.80	47.6489
1996	570	4.100	94.18	54.7472
1997	640	1.100	90.43	57.6757
1998	370	5.100	99.94	58.7351
1999	410	3.200	94.63	66.5722
2000	590	3.820	78.72	75.2569
2001	560	3.010	85.33	77.2646
2002	610	5.610	90.13	79.6829
2003	470	7.200	85.68	77.3947
2004	670	4.300	85.59	72.0603
2005	740	5.910	76.87	73.3596
2006	1130	1.680	73.11	72.6466
2007	980	3.373	77.80	69.3757
2008	1400	2.360	80.74	64.5828
2009	770	1.630	100.58	72.6349
2010	970	3.630	92.98	74.3908
2011	1220	2.900	89.90	72.8567
2012	2049	3.370	91.62	77.5519
2013	2161	2.770	97.19	79.3809
2014	2810	3.800	101.71	80.5606
2015	2057	3.760	113.35	100.4641
2016	1781	3.300	114.17	109.4654
2017	1930	1.600	110.86	125.3231

Source:

- https://www.bank-of-algeria.dz/
- http://www.ons.dz
- https://www.banquemondiale.org/

مصدر الأشكال والجداول: مخرجات برنامج E-views 10 اعتمادا على الجدول 5.